

الدرس المائة اثنان وعشرون

المسألة (17): قال الإمام الراحل (قدس سره) في «التحرير»: «إذا قُلَّ مجتهداً من غير فحص عن حاله، ثم شك في أنه كان جاماً للشريطة وجب عليه الفحص، وكذا لو قطع به كونه جاماً لها ثم شك في كونه جاماً على الأحوط، وأمّا إذا أحرز كونه جاماً لها ثم شك في زوال بعضها عنه كالعدالة والاجتهاد ولا يجب عليه الفحص ويجوز البقاء على بقاء حالته الأولى».

ذكر الإمام الراحل (قدس سره) في هذه المسألة صوراً ثلاثة:

1 - إذا قُلَّ مجتهداً من غير فحص عن حاله... وجب عليه الفحص.

2 - لو قطع به كونه جاماً... وجب عليه الفحص على الأحوط.

3 - إذا أحرز كونه جاماً لها ثم شك في زوال بعضها... لا يجب عليه الفحص.

صفحة 456

أمّا الصورة الأولى: اختار جميع الفقهاء وجوب الفحص، لأنّه كما قلنا في بحث وجوب تقليد الأعلم وجوب الفحص، قال الإمام الراحل والسيد والآخرون في مسألة الأعلمية: يجب عليه الفحص، ولكن بما أنّ الإمام الراحل اعتبر تقليد الأعلم من باب الاحتياط قال: يجب الفحص على الأحوط، وكذا سائر الشروط التي يجب أن تتوفر في المجتهد، لأنّ وجوب الفحص مقدمة وحكم عقلي لاحراز هذه الشروط، فعليه كما أنه يجب عليه الفحص في بدء التقليد فكذلك يجب عليه الفحص إذا قُلَّ من غير فحص.

وأمّا الصورة الثانية: إذا تيقن من توفر الشروط الالزمة ثم شك في زوالها، هل يجب عليه الفحص أم لا؟ قلنا إذا كان شكه في زوالها يستصحب الحالة السابقة وبيني على البقاء، كما ذهب إليه الإمام الراحل (قدس سره) في التحرير حيث إنّه قال: يجب عليه الفحص على الأحوط. وقال السيد (قدس سره) في العروة: يجب عليه الفحص على نحو الفتوى.

لابدّ من إيضاح عدة أمور لنحصل على حكم هذه الصورة:

الأول: ذهب الفقهاء إلى وجود فرق بين باب الاجتهاد والرواية والشهادة وبين باب الفتوى، حيث اختاروا في باب الرواية والشهادة توفر الشروط في الراوي والشاهد حين نقل الرواية من حيث الاطمئنان والمذهب والصحة، وتعتبر روایته وخبره إلى ما قبل انحرفة، يعني إذا زالت هذه الشروط من الراوي بعد الرواية لا تضر بمصداقية روایاته السابقة، وتكون الرواية قابلة للاعتماد، وكذا الحال في باب الشهادة، يعني إذا كان حين الإدلاء بشهادته عادلاً ثم شكنا ببقاء العدالة حكم ببقائها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للفتوى، لأنّ الفتوى صورة رابعة غير متوفرة في الصور الثلاث السابقة التي ذكرناها، يعني إذا كان المكافٌ متيناً

بتقليد مجتهد جامع للشراط وعمل وفقاً لفتوى إما عن طريق السماع أو الرسالة العملية أو بشهادة العدولين ثم شك بزوال هذه الشراط عنه من العدالة والاجتهاد والذاكرة بحيث لا يتذكر المبني الاجتهادي ويشخص الفروع، قالوا جميعاً: عدم حجية فتاواه السابقة.

سؤال: لماذا فرق الفقهاء بين الحالة السابقة واللاحقة، والحال أنّ المجتهد حينما أفتى كان حائزًا جميع تلك الشراط التي تؤهله ليكون مقلّداً وقلّده المكالّف وعمل بتقليده، والآن بعد زوال الشراط عنه يجب اسقاط حجية تمام فتاواه، والحال أنّ الفتوى السابقة حجيتها ثابتة، فكما قلنا ببقاء حجية قول الراوي والشاهد إذا ما زالت عنهم الشراط فيما بعد فكذلك الأمر هنا في بقاء حجية قول المجتهد بعد زوال هذه الشروط.

الجواب: إما أن نقول إنّ الفتوى بعدها ولائياً أو أنها منصب عظيم، بمعنى إذا كان شخص غير عادل أو فاقداً للعدالة فالشارع المقدس لا يختار هذا الإنسان لمنصب عظيم مثل منصب الفتوى، بل قيل: إنّها أمانة في الدين، خلافاً للراوي والشاهد حيث يقومان بعمل يقبل منهما في حينه وتسرى آثاره مع بقاء آثار الشهادة والرواية، ولكن بما أنّ الفتوى منصب عظيم لا يمكن التعويل عليه بعد زوال فقدان الشراط، على أية حال ذكر هذا الفرق في كلمات السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب (التنقیح) وبعض تلامذته.

على أية حال، نعم، يمكن أن يقال: إنّ الفتوى أمر خطير ومنصب عظيم، ولكن هذا الأمر بالنسبة إلى المتأخرین والعصور المتأخرة ومراجعتنا العظام اليوم، ولكن لو دققنا في العصور المتقدمة وبالاخص في عصر الأئمّة الأطهار (عليهم السلام) لوجدنا أنه لا فرق بين منصب الراوي ومنصب المفتى، لأنّ أكثر الذين كانوا رواة كانوا في مقام الافتاء في الغالب أيضاً، فإذاً لا يمكن الاعتماد على هذا الفارق بين الرواية والفتوى.

على أية حال، في هذه الصورة حيث كان المكالّف على يقين من تقليده ثم شك في زوال الشراط عن المقلّد، قلنا في هذا المجال إنّ للروايات التي وردت في باب الاستصحاب كما درسنا في (رسائل الشيخ (قدس سره)) قاعدة الاستصحاب والأخرى قاعدة اليقين.

إن قلت: ما هو الفرق بين القاعدتين؟

قلت: أمّا قاعدة الاستصحاب فتعبر عن الشك الطارئ، يعني كنت على يقين من عدالة زيد اليوم، ثم شككت في بقاء عدالته بعد ذلك، فيكون شك عارضاً على يقينك. وأمّا قاعدة اليقين فتعبر عن شك طارئ، يعني كنت متيقناً بعدالة زيد وصليت خلفه ثم شككت في صلاتك التي صليتها خلفه، هل كان في الأمس حين صلية خلفه عادلاً أم لا؟ يعني كان لشك سراية إلى نفس اليقين، خلافاً للاستصحاب حيث الشك لا يسري إلى اليقين بل هو شك عارض على عدالة زيد اليوم شمول القاعدتين له، يعني من كان على يقينه يمضي على يقينه السابق، هذا في الاستصحاب، إذا قال فقيه: إنّ هناك قاعدة أخرى هو اليقين، يعني كان المكالّف على يقين من وجود الشراط في المجتهد زيد أو عدالته ولكنه يشك الآن هل كان جاماً للشراط من البداية أم لا؟ فلا يعني بشكه، ولكن إذا قلنا ليس هناك قاعدة باسم اليقين، فلا جريان للاستصحاب، فيرجع شكه إلى من لم يعلم هل كان حائزًا للشراط أم لا؟ وبذلك يزول يقينه بشكه، وقلنا في مثل هذا المورد يجب الفحص، ولكن لو التزمنا بقاعدة اليقين لا يجب الفحص، وكذلك في جريان قاعدة الاستصحاب. ولذا لم يستند الإمام الراحل (قدس سره) من قاعدة اليقين وقال: يجب الفحص على الأحوط.

إن قلت: بما أنه يحتمل وجود قاعدة اليقين، هل يمكن أن نفتي بصورة قاطعة بوجوب الفحص ونحتاط في المسألة.

قلت: إذا كان بحسب الاستدلال الفني، من قال بقاعدة اليقين، لا يجب

صفحه 459

الفحص، ومن قال بعده يجب الفحص فلا مجال للاحتجاط، ولكن الإمام الراحل على مبناه الخاص احتاط هنا.

وأما الصورة الثالثة: فالدليل هنا واضح وهو الاستصحاب، بمعنى أن المكلف لما أحرز اجتهاد زيد وجامعيته للشروط في عدالته واجتهاده وسائل الشرائط، ثم شك هل أن هذه الشرائط قائمة به الآن كذلك أم لا؟ مثلاً شك في عدالته واجتهاده فمقتضى الدليل هنا هو استصحاب الحالة السابقة من عدالته واجتهاده.